

عقد المركز المصري لحقوق المرأة مؤتمرا صحفيا وذلك لعرض التقرير السنوي لحالة المرأة المصرية خلال عام ٢٠١٠ وذلك تحت عنوان:

### حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١٠

#### ( حقوق مؤجلة في مجلس الدولة وحقوق مؤقتة في البرلمان )

تناول هذا التقرير رصد لأوضاع المرأة المصرية السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية من واقع التقارير الدولية والمحلية والصحف اليومية والأسبوعية فضلا عن العديد من المجالات التي تناقش قضايا المرأة، كما يعكس التقرير رسدا لواقع المرأة العربية وعلو المستوى الدولي لعام ٢٠١٠. وذلك يوم الأحد الموافق ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠ الساعة الثانية عشر بمقر المركز



#### اولا : المشاركة السياسية للمرأة وتولى المناصب العامة:

أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين ٢٠١٠ إلى تأخر وضع مصر في التغلب على الفجوات الموجودة بين الجنسين حيث احتلت مصر مكانة منخفضة للغاية مقارنة بباقي دول العالم (١٢٥ من ١٣٤ دولة) فيما يتعلق بالفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي في عام ٢٠١٠

#### ١- :انتخابات مجلس الشورى :-

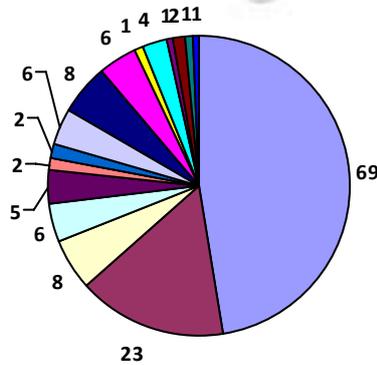
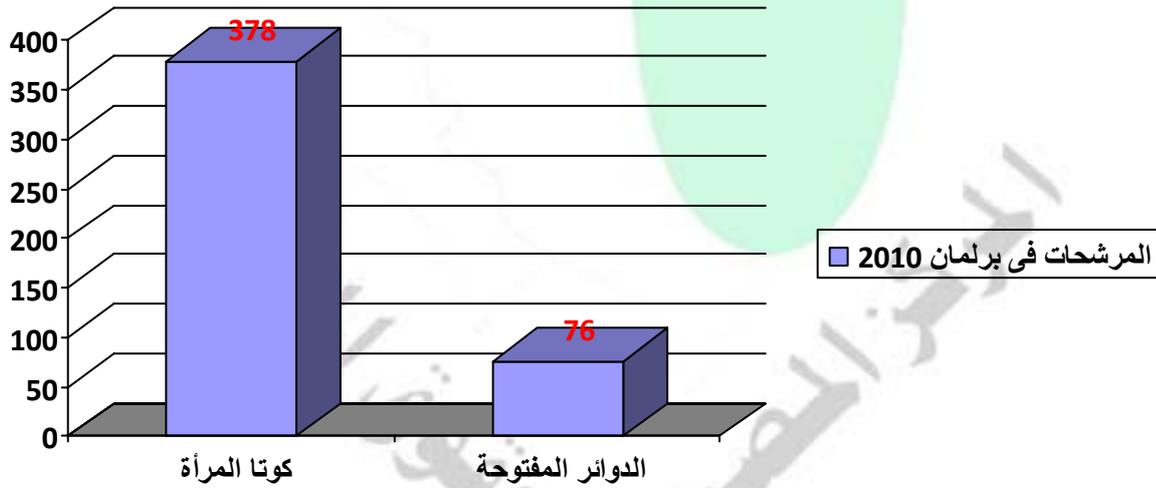


أسفرت النتائج النهائية لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠١٠ عن فوز سيدة واحدة فقط في محافظة كفر الشيخ مرشحة الحزب الوطني بإحباط شديد، وتعد هذه النتائج متوقعة في إطار العدد المتواضع للمرشحات وغياب دعم الأحزاب الأمر الذي يشكل أخفاقا شديدا منذ إعلان ترشيحات الأحزاب للانتخابات فقد رشح الحزب الوطني سيدة واحدة فقط على الرغم من مخالفة ذلك للبرنامج الانتخابي للرئيس مبارك

ورئيس الحزب الوطني، كما رشح حزب التجمع سيدة واحدة وأيضا حزب الأحرار رشح سيدة واحدة، وتخلت باقي الأحزاب عن ترشيح نساء، كما ترشحت ٩ مستقلات فقط مما يعد انتكاسة ليست للمرأة فحسب وإنما هي انتكاسة للديمقراطية في مصر .  
انتخابات مجلس الشعب

خاضت ٣٨٠ مرشحة عن المقاعد المخصصة للمرأة و٧٦ مرشحة علي المقاعد المفتوحة من بينهن ١٤٥ مرشحة عن الأحزاب و٢٢٣ مرشحة مستقلة.

حيث يدعم ١٦ حزبا سياسيا الانتخابات مرشحات علي المقاعد الانتخابية المخصصة للمرأة (الكوتة)، حيث يخوض الحزب الوطني بـ٦٩ مرشحة، والوفد ٢٣ مرشحة، والتجمع ٨ مرشحات، والأحرار ٦ مرشحات، والغد ٥ مرشحات، والجيل الديمقراطي مرشحتان، وشباب مصر مرشحتان، والجمهوري الحر ٦ مرشحات، والسلام الديمقراطي ٨ مرشحات، والعربي الناصري ٦ مرشحات، والعدالة الاجتماعية مرشحة واحدة، ومصر العربي الاشتراكي ٤ مرشحات، والخضر مرشحة واحدة، والاتحادي الديمقراطي مرشحتان، والتكافل مرشحة واحدة، والمحافظين مرشحة واحدة.



جدول يوضح أسماء عضوات مجلس الشعب لعام ٢٠١٠ وانتماءاتهن الحزبية

م	الدائرة	اسم المرشحة	الانتماء الحزبي	الإجمالي
١-	محافظة القاهرة الدائرة الأولى	زينب رضوان سحر عثمان	فئات - وطني عمال - وطني	٢
	محافظة القاهرة الدائرة الثانية	مديحه خطاب حنان الصعيدي	فئات - وطني عمال - وطني	٢
٢	محافظة حلوان	فاطمة محمد إبراهيم فايزة حسبو	فئات- وطني عمال - وطني	٢
٣	محافظة الإسكندرية	نادية عبدة سعاد صالح	فئات وطني عمال - وطني	٢
٤	محافظة القليوبية	جيهان حلاوة نجاح ادريس	عمال وطني - كوتا فئات وطني كوتا	٢
٥	محافظة المنوفية	فاطمة الشافعي بهيجة عبد الفتاح	فئات وطني عمال وطني	٢
٦	محافظة الشرقية	حياة عبدون فردوس أبو هاشم	كوتا وطني فئات كوتا وطني عمال	٢
٧	محافظة البحيرة	أمل عبد الهادي عبير الزرقم	فئات وطني فلاح وطني	٢
٨	محافظة كفر الشيخ	إرجاء الانتخابات لحين انتهاء انتخابات بيلا		
٩	محافظة دمياط	سامية الزيني وفاء المندوه	فئات وطني عمال وطني	٢
١٠	محافظة الإسماعيلية	سلوى فراج ماجدة النويشي	فئات وطني عمال مستقل	٢
١١	محافظة بورسعيد	فايزة أبو النجا سعاد حسين	فئات وطني عمال وطني	٢
١٢	محافظة السويس	فوزية عبد الله زينب البهادي	فئات وطني عمال وطني	٢
١٣	محافظة شمال سيناء	سوسن حجاب صبحة إبراهيم حسن	فئات وطني عمال وطني	٢
١٤	محافظة سوهاج الدائرة الأولى	هبة العطار زاهية عبد اللطيف	فئات- وطني عمال - وطني	٢

٢	فئات وطني فلاح - وطني	ماجدة محمود هوaida جابر	محافظه سوهاج الدائرة الثانية	
٢	فئات وطني عمال وطني	نجلاء دعيبس سلوي عمارة	محافظه الغربية	١٥
٢	فئات مستقل عمال - مستقل	نهلة فتحي ليلى محمود خليفة	محافظه قنا	١٦
٢	فلاح وطني عمال مستقل	سلوى صلاح الدين نور هدى محمد خليل	محافظه الاقصر	١٧
٢	فئات وطني عمال مستقل	نجوي واعر منى ذاكر	محافظه الوادي الجديد	١٨
٢	فئات وطني فلاح وطني	منى سالم عودة جليله عواد حسين	محافظه جنوب سيناء	١٩
٢	فئات وطني عمال وطني	سليمه عبد الرحيم ناجيه زايد	محافظه مطروح	٢٠
١	دائرة الدقي - فئات وطني كوتا وطني فئات كوتا فلاح وطني	أمال عثمان إقبال السمالوطي خديجة عثمان	محافظه الجيزه	٢١
٢	فئات وطني فلاح وطني	مؤمنة كامل نرمين بدر اوي	محافظه ٦ أكتوبر	٢٢
٢	فئات وطني عمال وطني	عزة حواس عائشة عبد التواب	محافظه الفيوم	٢٣
٢	فئات وطني عامل وطني	نهي فرج عبير حسين	محافظه بني سوف	٢٤
٢	فئات وطني عمال وطني	إيمان عبد الحكيم هانم حسن عبد الوفا	محافظه المنيا	٢٥
٢	عمال مستقل فلاح وطني	منى شاکر ایمان سعد محمود	محافظه أسوان	٢٦
٢	فئات وطني عمال وطني	منى مصطفى عليه أبو غدير	محافظه أسيوط	٢٧
٢	فئات مستقل عمال مستقل	حنان فاروق أمل محمد جاد الله	محافظه البحر الأحمر	٢٨
٢	فئات وطني كوتا عمال وطني كوتا	فردوس عبد الفتاح جواهر الشر بيني	محافظه الدقهلية الدائرة الأولى ( كوتا )	٢٩

٢	فئات وطني كوتا عمال وطني كوتا	وجيهة التابعي راقية مسعود	الدائرة الثانية ( كوتا )
١	دائرة ١٥ مركز أجا فلاح وطني	ليلي الرفاعي	دائرة عامة

### ثانيا المرأة في الأحزاب :

- ❖ استمر وضع المرأة في الأحزاب المصرية يتسم بالضعف العام
- ❖ تم اختيار السيدة ( أسمهان شكري ) كأول سيدة رئيس لحزب العمل .

### حزب الوفد :



شهدت انتخابات حزب الوفد منافسة بين ثلاثة خصوم علي رئاسة الحزب وهم د. محمود أباطة ، د. سيد البدوي ، إجلال سالم والتي تعد أول سيدة ترشح نفسها علي رئاسة حزب الوفد . وقد أوصت لجنة النظام بحزب الوفد بفصل مرشحه رئاسة الحزب " إجلال سالم " في إطار

تصفية الحسابات لقرار خوضها انتخابات الحزب الداخلية أمام أقطاب الوفد في إشارة إلي إرهاب كافة الكوادر النسائية بالحزب بحجة مخالفة لائحة النظام الأساسي للحزب، كما استقالت من الحزب نائبة المعارضة الوحيدة التي نجحت في الانتخابات البرلمانية عن حزب الوفد وهي ماجدة النويشي بعد قرار الحزب الانسحاب في مرحلة إعادة الانتخابات

### الحزب الوطني :

أثارت الترشيحات في المجمعات الانتخابية قبيل انتخابات ٢٠١٠ العديد من المشكلات داخل الحزب ، وأدت إلي استقالات جماعية بعد إعلان نتائج الترشيح

## حزب التجمع :



سعي الحزب لإيجاد حل عملي ملموس لتمويل المرشحات حيث قرر اتحاد النساء التقدمي بالحزب تنظيم معرض للسلع المعمرة وتخصيص عائده لدعم المرشحات نظراً لضعف إمكانيات الحزب في توفير الموارد المالية اللازمة للحملات الانتخابية

## ثالثاً المرأة ومجلس الدولة :

يوجد حالياً ٤٢ سيدة في مناصب قاضيات إلى أن كانت المفاجأة في مجلس الدولة الذي رفضت جمعيته العمومية تعيين المرأة في وظائف مندوبين مساعدين بالمجلس بعد إعلان نشره المجلس الخاص الذي يضم رئيس مجلس الدولة وستة من أقدم نوابه تضمن لأول مرة السماح للراغبين من الجنسين الذين تنطبق عليهم الشروط المطلوبة للتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها. وكانت شروط الإعلان أن يكون المتقدمون من الـ ١٥ الأوائل من كل كلية وأن يكون كل منهم حاصلًا على تقدير جيداً جداً تراكمي على الأقل. وقد تبين بعد فرز جميع الطلبات استيفاء ٤٣٣ من الذكور و١٩٣ من الإناث الشروط المطلوبة. إلا أن المفاجأة كانت رفض المجلس الخاص، بعد أن تغير تشكيله، مبدأ تعيين المرأة مبرراً ذلك بالمجهود المطلوب في الوظائف واعتباره مشقة على المرأة

## رابعاً : المرأة في الحياة الاقتصادية

رصد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين ٢٠١٠ تأخر وضع مصر في التغلب على الفجوات الموجودة بين الجنسين ، فقد احتلت مصر المرتبة ١٢١ في مجال المشاركة الاقتصادية والوصول للفرص من بين ١٣٤ دولة

كما رأى تقرير فريدم هاوس ٢٠٠٩ عن وضع المرأة في مصر فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص أنه لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في قوة العمل

ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٧ خريطة الفجوة الاقتصادية بين الجنسين حصلت مصر على تقدير أقل من متوسط في التقرير: ٤٢ ٪ (تمثل نسبة ١٠٠ ٪ في المؤشر المساواة الكاملة بين الجنسين في الحصول على الموارد، بينما تعني نسبة ٠ ٪ الاستبعاد الكامل للمرأة). ونلاحظ مع ذلك، أن هذه الخريطة تبين الحالة قبل اجتياح الأزمة المالية العالمية في السوق العالمية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فالمرأة المهمشة هي أكثر الفئات معاناة في جميع قطاعات العمل نتيجة الأزمة المالية

لقد حققت مصر والتي تعتبر واحدة من أكبر الاقتصاديات في المنطقة مكاسب قليلة في كل من المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي، بينما يظل الأداء العام للدولة من بين أسوأ الأداء في المنطقة والعالم. فوفقاً لبيانات البنك الدولي، هناك بعض الفروق المرتبطة بالنوع الاجتماعي في مناخ الاستثمار في مصر :

• **مكافحة الفساد:** يرتبط تفضيل عمل المرأة بصورة ايجابية مع سيادة دور القانون ومكافحة الفساد المتزايدين.

• **الوصول إلى الأراضي والكهرباء ومستلزمات الإنتاج:** تعاني الشركات المملوكة للنساء بنسبة ٤٠٪ من انقطاع الكهرباء وخسائر في المبيعات بسبب انقطاع التيار الكهربائي أكثر من الشركات المملوكة للرجال (تفقد الشركات المملوكة للنساء ٧٪ من إجمالي المبيعات، مقارنة بنسبة ٥٪ فقط في الشركات المملوكة للرجال)

• **المتطلبات القانونية لبدء الأعمال التجارية:** تعاني الشركات المملوكة للنساء من قيود قانونية أكثر من تلك المفروضة على الشركات المملوكة للرجال. حيث تستغرق وقتاً يزيد ثمان أشهر لتسوية الخلافات بشأن المدفوعات غير المستحقة. بالإضافة إلى أن الشركات المملوكة للنساء تحتاج ٨٦ أسبوع لتسوية الخلافات بشأن المدفوعات المتأخرة، وهو ما يزيد عن فترة ٥٤ أسبوعاً التي تستغرقها الشركات المملوكة للذكور بثمانية أشهر.

• **تنظيم العمل:** الشركات المملوكة للنساء في مصر لديها مشكلات أقل فيما يتعلق بتنظيم العمالة وهو ما يعني قدرتهن ورغبتهم في العمل مع الالتزام الدقيق بالهيكل التنظيمي للعمالة في البلد.

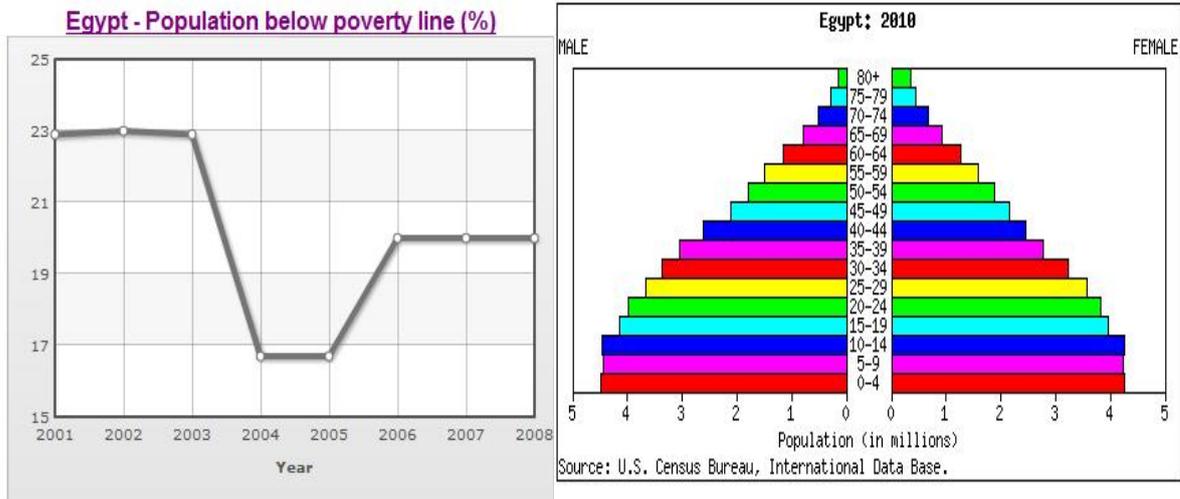
• **حجم الأعمال:** ثمة تصور خاطئ شائع بأن الشركات المملوكة للنساء هي أعمال صغيرة بعدد قليل من الموظفين. ومع ذلك، هذا ليس هو الحال. فهناك ٨٪ فقط من الشركات المملوكة للنساء في القطاع الرسمي هي شركات صغيرة، في حين أن أكثر من ٣٠٪ من الشركات المملوكة للنساء هي شركات كبرى يعمل بها أكثر من ٢٥٠ موظفاً. في مصر تصل نسبة الشركات المملوكة للنساء ٥٪ شركات أكبر من الشركات التي تمتلكها رجال. في حين يملك الرجال نسبة أكبر من شركات الأعمال الصغيرة؛ ويمتلك الجنسين تقريبا نفس النسبة من الشركات متوسطة الحجم. وتصل نسبة الشركات الخاصة المملوكة لنساء حوالي ٤٠٪، وهي نسبة أقل من الشركات المملوكة للرجال والتي تصل إلى ٦٠٪.

### الوصول للعدالة والحرية الشخصية والمساواة في الفرص

علي الرغم من الجهود المبذولة من اجل تحسين أوضاع المرأة المصرية ، إلا أن الواقع حمل شيئاً آخر ، فلقد أحرزت مصر تقدم ضئيل في أوضاع المرأة ، فيما يتعلق بالوصول إلي العدالة والحرية الشخصية والمساواة في الفرص ، وفقا لما رصدته المنظمات الدولية ، فقد رصد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين ٢٠١٠ الذي شمل ١٣٤ دولة تأخر وضع مصر في التغلب على الفجوات الموجودة بين الجنسين، حيث جاءت في المرتبة ١٢٥ بين دول العالم، واحتلت مصر كذلك مكانة متأخرة وهي المرتبة ١٣ على

المستوى الإقليمي الذي تصدره في التغلب على الفجوات بين الجنسين وسبق مصر إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ومن ثم الكويت وتونس والبحرين وموريتانيا ولبنان وقطر والجزائر والأردن وعمان وسوريا

وكان تصنيف مصر في المؤشرات الفرعية كالاتي ، وفي المرتبة ١١٠ في الحصول على التعليم، و في المرتبة ٥٢ في الصحة ومتوسط العمر، والدخل المرتفع؛ جاءت مصر ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض. في المرتبة ١٢٥ في التمكين السياسي. ووفقا لمؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، جاءت مصر في المرتبة رقم ١١٦ من أصل ١٧٩، مما يضعها في الفئة المتوسطة من حيث التنمية البشرية



وفقا لتوقعات الهرم السكاني عام ٢٠١٠ في مصر فإن عدد الرجال سوف يفوق عدد السيدات في المرحلة العمرية بين ٠-٤٤ سنة، في حين أن عدد النساء سوف يفوق عدد الرجال في المرحلة العمرية بين ٤٥-٨٠ عاما وما يزيد عن ذلك. كما يوضح انحراف المؤشر أن هناك عبء المسنين الذين يعولهم أفراد آخريين (فالجزء الأكبر من المسنين المعالين هم من النساء). ويشير هذا إلى أن نتائج تطوير السياسة، ولا سيما في مجال التعليم وتعزيز المشاركة الوظيفية (للفتيات والنساء) ستتأخر لبضع سنوات في مؤشرات التنمية الكلية لعدة أسباب: (١) طغيان نسبة الذكور (من حيث العدد) مقارنة بالفئات العمرية نفسها بين النساء، و(٢) طغيان الإناث في الفئات العمرية الكبيرة التي تتسم استجاباتها لاستراتيجيات التنمية بأنها أقل مرونة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكننا أن نتوقع أن نشهد نموا مطردا في معدلات المواليد، حتى مع تطبيق أشد السياسات حزمًا لتحديد النسل، نظرا للعدد الكبير من المجموعات العمرية الخصبة في قاعدة الهرم مقارنة مع من يكبرونهم في السن (فعلى سبيل المثال: قد تبدو سياسات تحديد النسل غير فعالة حتى وإن كان لها تأثير حقيقي في الواقع

رصد تقرير فريدم هاوس التغييرات في وضع المرأة في مصر خل خمس سنوات كالتالي:

نتائج	٢٠٠٤	٢٠٠٩
عدم التمييز وإمكانية اللجوء للقضاء	٢.٨	٣.٠
الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية	٢.٨	٢.٩
الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص	٢.٨	٢.٩
الحقوق السياسية والصوت المدني	٢.٧	٢.٧
الحقوق الاجتماعية والثقافية	٢.٤	٢.٦

جدير بالذكر انه وفقا للمقاييس التي وضعها التقرير، فان وضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال أفضل من وضع المرأة المصرية بينما احتلت المرأة في بلاد المغرب العربي أفضل الدول تقدما في مجال حقوق المرأة علي حقوقها .

### تعليم الفتيات

لم تتبنى الحكومة المنهج الحقوقي والمساواة في المناهج الدراسية بالرغم من إدخال اتفاقية حقوق الطفل ببعض المناهج إلا انه لم يتم تناول اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتلك المناهج ، كذلك هناك تضارب في المفهوم الحقوقي بالمناهج التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي ٢٠٠٨ يؤكد هذا المحتوى علي استمرار الصورة النمطية للمرأة ككائن استهلاكي و لا يصلح إلا للأعمال المنزلية "دور الأم أو المعلمة فقط " أما الرجل فهو صانع الأعمال الكبير خارج المنزل

كما أن السياسات أو الاستراتيجيات التعليمية لم تتضمن برامج كافية للحماية أو رعاية التلاميذ المتسربين أو المعرضين للتسرب وخاصة الفتيات اللاتي يتم التضحية بمستقبلهن التعليمي خاصة في الأسر ذات المستويات المعيشية المنخفضة ، فوفقا لنتائج مسح النشء والشباب ٢٠١٠ الذي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلي أن هناك أكثر من ٢ مليون نشء متسربين من التعليم ، ٨٠% منهم إناث ، وهذه الأسر وفقا لتقارير التنمية البشرية الوطنية تقدر ب٤٨% من إجمالي الأسر المصرية ، كما انه هناك تراجعاً في عدد الطالبات الملتحقات بالكليات العملية مثل الطب البشري والهندسة خلال الخمس سنوات الأخيرة

وعلي الرغم من اتساع قاعدة الهرم الوظيفي للنساء في سوق العمل بمجال التعليم بوظائف المعلمات وكذلك أساتذة الجامعة إلا إنهن لا يشكلن أكثر من ٢٠% من المراكز القيادية داخل مؤسساتهم التربوية

## عمل المرأة

تتمثل معاناة المرأة من التمييز في الأجر علي أساس النوع ، ففي بداية التعيين ينخفض الأجر الأساسي للعاملات عن نظيره للعمال فضلا عن حرمان العاملات من الترقى أو شغل مناصب إشرافية و التعامل معهن على أساس أنهن عمالة مؤقتة يمكن أن تترك العمل في أي وقت بسبب دورها الإنجابي داخل الأسرة، وبالتالي تحرم العاملات من حقهن في الترقى وأيضا الحصول علي زيادة في الأجر والحوافز التي تمنح لمن يشغل المناصب الإشرافية ، مع استمرار حرمان العاملات الزراعيات وعاملات الخدمة المنزلية من الحماية القانونية ، فضلا عن غياب الحماية من التحرش الجنسي في أماكن العمل.

## إضرابات واعتصامات

كل هذا أدى إلى مشاركة قوية للمرأة في الاعتصامات والإضرابات هذا العام ، الذي وصفه البعض بأنه عام الاعتصامات ولاسيما في النصف الأول منه .

وقد أكد تقرير صادر عن وزارة القوي العاملة والهجرة أن حالات الاحتجاجات العمالية خلال الثلاثة أشهر الأولى من ٢٠١٠ بلغ ٢٠ حالة قام بها ٩ آلاف عامل وعاملة في القاهرة والشرقية والغربية والمنوفية والإسكندرية ، منها ١٥ حالة احتجاج في شركات القطاع الخاص ، فيما بلغت ٥ حالات في منشآت قطاع الأعمال العام وأتي احتجاج الممرضات في مقدمة الاحتجاجات

## أوضاع المصريات بالخارج :

استمرت إشكالية حماية النساء في الخارج بلا حل جذري ، وقد تصدر زواج الفتيات المصريات من أجنبى أو عرب المشهد ، فقد طالعنا الصحف بخبر عن فتاة مصرية عمرها ثلاثة عشر عاما تزوجت من حاكما سابقا بنيجيريا

كما ضاعت حقوق مصرية تزوجت من سعودي توفي منذ ثمانية عشر عاما ، رفض أهله استخراج شهادة وفاة له حتى لا تتمكن الزوجة من الحصول علي ميراثها من ثروته

وقد تعددت حوادث العنف ضد المصريات في الغرب في ظل اضطهاد المسلمين ومن ذلك حادثة اغتصاب ومحاولة قتل سيدة مصرية في بريطانيا .

## العنف ضد المرأة

بسبب وجود فجوة بين الوضع الحقيقي والقانوني للمرأة، فإن العنف ضد المرأة بجميع أشكاله لا يزال يحدث على أرض الواقع، حتى وإن تم التعااضي عنه في الوثائق الرسمية وخاصة، ذلك العنف الذي يمارسه الأزواج تجاه زوجاتهم والمتمثل في الضرب، وأيضا العنف الذي يمارسه الآباء ضد بناتهم فيما يتعلق بجرائم الشرف. كما أن الاغتصاب يمثل إشكالية، كما أن التحرش الجنسي يمثل مشكلة لأن القانون لا يعرف التحرش الجنسي ولا يحدد طرق لإثباته. وفي غياب

هذه التعريفات، يكون إثبات التحرش الجنسي أو هتك العرض ليس سهلاً. كما تطبق هنا نفس الصعوبات في التحقيق والإثبات كما هو الحال في حالات الاغتصاب.

### أولاً جرائم التحرش الجنسي :

تصدرت جريمة التحرش الجنسي مظاهر العنف المجتمعي والتي بلغت في العديد من الأحيان إلى تحرش جماعي لاسيما في الأعياد والتجمعات الاحتفالية

ومن اللافت هذا العام انتشار التحرش الجنسي بطالبات المدارس فقد طالعتنا الصحف بعدة أخبار حول محاولة عدد من الشباب اقتحام المدارس للتحرش بالفتيات أو التحرش بهن بالفعل داخل المدارس من قبل الزملاء أو المعلمين  
وقد تصدت العديد من الجهات للمواجهة والتي تبنت مشروع المركز المصري لحقوق المرأة .

### فعلي المستوي القانوني :

❖ وافقت لجنة الاقتراحات والشكاوي بمجلس الشعب علي مشروع قانون لمواجهة التحرش الجنسي المقدم من النائبة جورجيت قليني وتمت إحالته للجنة التشريعية

❖ كما أعلنت ٢٣ منظمة حقوقية عن مشروع قانون مناهضة العنف الجنسي طالبت فيه بتشديد العقوبة علي الاغتصاب والتحرش وإدراج ذلك في قانون العقوبات تحت باب العنف الجنسي

### وعلي مستوى الحملات الأمنية:

هناك حملات أمنية تشنها وزارة الداخلية لمواجهة التحرش في مختلف المحافظات وأسفرت عن القبض علي المئات من المتحرشين

### وعلي المستوي الفني :

تم تقديم أول فيلم سينمائي يناقش قضية التحرش هو فيلم ٦٧٨

### وعلي المستوي الديني :

كما حثت وزارة الأوقاف ممثلة في وزير الأوقاف د. حمدي زقزوق الدعاة إلي الحديث عن ظاهرة التحرش من فوق المنابر ، وقد رصد المركز المصري لحقوق المرأة من إجمالي ما نشر في الجرائم في مصر ٩٣٣ جريمة بنسبة ٧١.٤% من إجمالي عدد جرائم العنف ضد المرأة

### ثانياً جرائم العنف الأسري :

يحتل العنف الزوجي المساحة الأكبر من جرائم العنف الأسري حيث أفادت نسبة ٣٣% من النساء أنهن تعرضن في وقت من الأوقات للضرب، أو الصفع، أو الركل، أو أي شكل من

أشكال العنف الجسدي على يد زوجهن الحالي أو السابق، والجدول التالي يوضح نسبة النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرضن للعنف (الجسدي، أو الجنسي، أو النفسي) من قبل أحدث زوج وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، المسح الديموغرافي والصحي لعام ٢٠٠٥. ملاحظة " يتم المسح كل عشرة سنوات "

وقد رصد مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة نسبة العنف المنزلي وصلت إلى ٧٢.٦ % حيث احتل المركز الأول من إجمالي الشكاوى ، وتمثلت أشكال العنف في الضرب بنسبة ٦٦.٧ % والتعرض للسب والقذف بنسبة ٣٢.١ % والقهر واغتصاب الحقوق بنسبة ١٨.٩ % والطرده من منزل الزوجي بنسبة ١٥.٧ %

وبالرغم من ذلك ، لا يلقي العنف الأسري اهتماماً إعلامياً ، وفي ٢٠١٠ رصد المركز المصري لحقوق المرأة من إجمالي ما نشر عن الجرائم في مصر ١٤٠ جريمة بنسبة ١٠.٧ % والذي أتى في المرتبة الثانية بعد جرائم التحرش الجنسي

وفي محاولة لمواجهة ظاهرة العنف الأسري عن طريق سن القوانين الرادعة ، تقدم "حمدين الصباحي" عضو مجلس الشعب بمشروع قانون لحماية النساء من العنف الأسري بحسب د. ماجدة العدلي مديرة مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف ، يتكون مشروع القانون من ١٩ مادة وتقوم فلسفته علي مشاركة المجتمع في مناهضة العنف الأسري الذي تزداد وطأته يوماً بعد يوم

### ثالثاً جرائم الاغتصاب:

مازالت جرائم الاغتصاب ترتكب بحق النساء ولم يحمل عام ٢٠١٠ تراجعاً في حوادث الاغتصاب التي تغتال حياة النساء ، حيث كشفت دراسة حديثة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن حدوث "طفرة" في جرائم الاغتصاب في مصر، إلى أن ما يتم رصده إحصائياً بصورة رسمية لا يمثل سوى نسبة ٥ % من الحوادث، وأن الحالات الأخرى لا يتم التوصل إليها إما لعدم الإبلاغ أو أن الجريمة وقعت من احد أقارب المجني عليها أو أن المجني عليها طفلة فيتم التكتّم عليها خوفاً الوصمة والعار الذي قد يلحق بكافة أفراد الأسرة وتشير الإحصائيات إلى أن أعمار المغتصبين تتراوح ما بين ٢٥ سنة إلى 40 سنة وان ٧٠ % منهم من العزاب لم يسبق لهم الزواج وان ٥٢ % يعملون في أعمال حرفية، ونسبة الأمية بين الجناة تصل إلى ٣٤ % وان ٤٢ % منهم يعيشون في غرفة أو غرفتين.. وبلغت نسبة الاغتصاب الجماعي ٤٣ % وهم أشخاص لا تربطهم صداقة والثنائي ١٦ % والفردي ٣٣ % ويؤكد ٧٤ % من الجناة أن انعدام التواجد الأمني في العديد من المناطق شجعهم علي ارتكاب الجرائم وأشار ٦.٢ % إلى أن المجني عليها كانت مريضة نفسياً فلا تدري بما يحدث لها.

وفي خطوة جديدة لمساعدة ضحايا الاغتصاب أطلقت الصفحات الاجتماعية بشبكة إسلام أون لاين أول نافذة تفاعلية علي الانترنت تهدف إلي تقديم الدعم والمساندة لضحايا الانتهاكات الجنسية من الإناث تحت اسم نادي ضحايا الاغتصاب ومن الملاحظ زيادة عدد حالات اغتصاب الأطفال ، وكذلك الاغتصاب في المدارس من قبل المدرسين

وقد رصدت إحصائيات المركز المصري لحقوق المرأة ٢٠١٠ من إجمالي الجرائم التي تم النشر عنها حدوث ٩٨ جريمة اغتصاب بنسبة ٧.٥% وقد أتت في المرتبة الثالثة بعد جرائم التحرش الجنسي والعنف الأسري

#### رابعاً جرائم الشرف:

كشفت دراسة حديثة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الدراسة عن أن ٧٠% من جرائم الشرف لم تقع في حالة تلبس وإنما اعتمد علي ارتكباها سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ علي الشائعات وهمسات الجيران والأصدقاء

وقد رصدت إحصائيات المركز المصري لحقوق المرأة حدوث ٨٤ جريمة شرف من بين الجرائم التي تم النشر عنها بنسبة ٦.٤% من إجمالي عدد جرائم العنف ضد المرأة

#### خامساً جرائم العنف من طرف امنى :

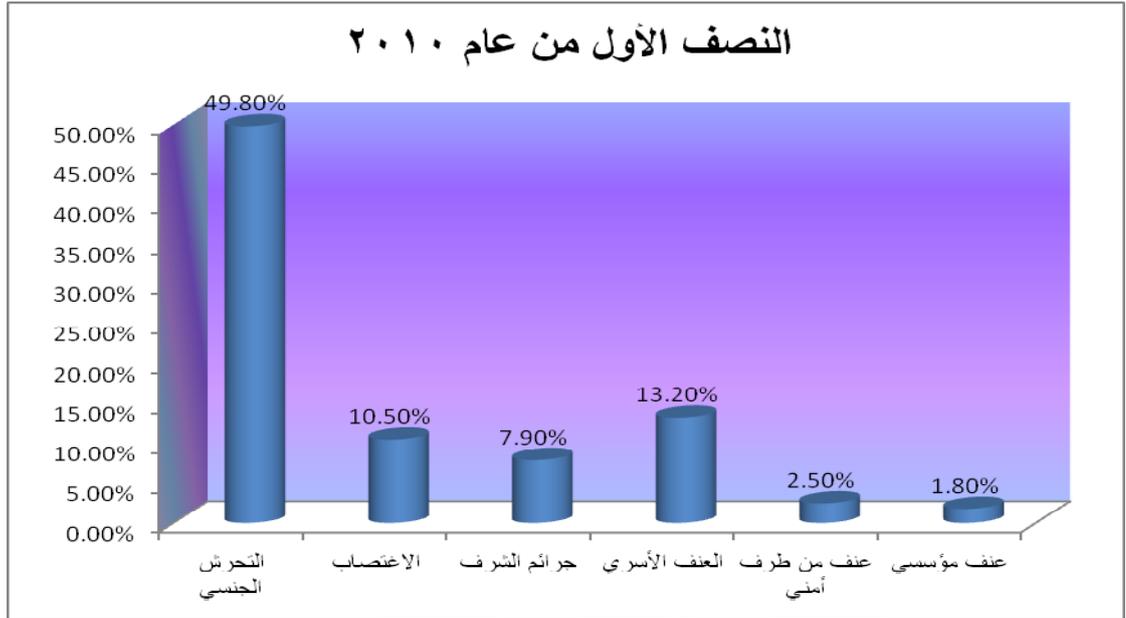
رصدت العديد من تقارير المنظمات الحقوقية تزايد ظاهرة التهديد بهتك العرض , هتك العرض فعليا في أقسام الشرطة وهو ما يعد أمر خطير لا سيما في ضوء عدم شيوع هذا النوع من التعذيب من قبل ، أيضا ظاهرة احتجاز النساء رهائن أثناء البحث عن المطلوبين أمنيا

وقد بلغ عدد جرائم العنف الأمني المنشورة في الإعلام هذا العام ٢٩ جريمة بنسبة ٢.٢%.

#### سادساً جرائم العنف النفسى:

في المسح حول ظاهرة العنف ضد النساء والذي قام به مركز سباك " مستشاري الاجتماع والتخطيط والتحليل والإدارة " حول انتشار العنف الزوجي، أشارت نسبة من النساء إلي التعرض للعنف النفسى ٦٢.٦%؛ وأفاد ما يقرب من ثلثي النساء ٦١% بتعرضهن لشكل من أشكال العنف المعنوي / اللفظي جاء معظمه على هيئة التعرض للسب من قبل الزوج. كما أقر ما يقرب من أربعة من كل خمسة رجال بأنهم وجهوا شكلا ما من أشكال العنف النفسى إلى زوجاته

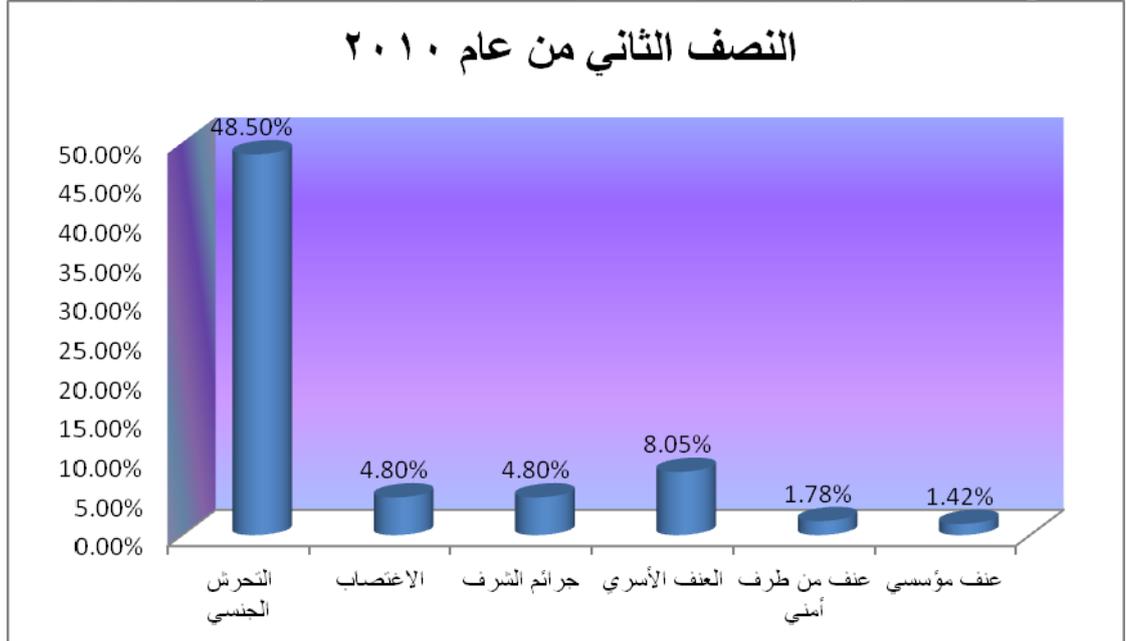
ويوضح الشكل التالي نسب العنف ضد المرأة الذي تم نشره خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠



شكل رقم ١

يوضح الرسم البياني السابق أشكال العنف الموجه ضد المرأة الذي تم نشره خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ " من بداية شهر يناير إلي نهاية شهر يونيو " حيث بلغ إجمالي جرائم العنف الموجهة ضد المرأة خلال تلك الفترة ٥٣٧ جريمة وجاء علي قمة هذا العنف حوادث التحرش الجنسي التي احتلت نسبة ٤٩.٨% وتلي ذلك العنف الأسري بنسبة ١٣.٢%، وجاء الاغتصاب في المركز الثالث بنسبة ١٠.٥%، ثم جرائم الشرف بنسبة ٧.٩% ثم العنف من جانب أمّني بنسبة ٢.٥% وأخيرا العنف المؤسسي بنسبة ١.٨%

ويوضح الشكل التالي نسب العنف ضد المرأة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠



شكل رقم ٢

وشهد النصف الثاني من عام ٢٠١٠ " من بداية شهر يوليو حتي نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠ "

أجمالي أشكال العنف الموجه ضد المرأة ٨٤٤ ، واحتل التحرش الجنسي الترتيب الأول من هذه الأشكال بنسبة ٤٨.٥٨% ، وكان في المركز الثاني العنف الأسري بنسبة ٨.٠٥% ، وجاء في المركز الثالث كلا من جرائم الاغتصاب وجرائم الشرف بنسبة ٤.٨% لكل منهما ، وجاء العنف من جانب أمني بنسبة ١.٧٧% ، وأخيرا العنف المؤسسي بنسبة ١.٤٢%

### استخدام النساء كوقود للفتنة الطائفية :

شهد هذا العام اختفاء عدد من الفتيات المسيحيات ، وقد حاول البعض استغلال ذلك في إشعال نيران الفتنة الطائفية ، وقد وصل الأمر إلي ذروته مع اختفاء كاميليا شحاتة زوجة كاهن دير مواس ، وقد تمثلت ردود الفعل في مظاهرات ومناظرات وسجال في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة. فقد سادت حالة من الاحتقان الطائفي مدينة الأقصر بسبب اختفاء فتاتين مسيحيتين ، كما اندلعت الاحتجاجات الغاضبة في الإسماعيلية اثر اختفاء فتاة مسيحية وظهرها بعد ذلك لتؤكد أنها أشهرت إسلامها وستتزوج من شاب مسلم ، وقد تكرر هذا المشهد في العديد من المحافظات ، الأمر الذي يعد إن صح اختفاء قصري للفتيات مخالف للقانون ، لاسيما مع احتجاز الكنيسة لعد منهن أشهرهن وفاء قسطنطين التي لم تفصح الكنيسة عن مكانها ، وكاميليا شحاتة التي تعددت الأقوال حول اختفاءها ، ومع التأكيد علي رفض المركز المصري لحقوق المرأة للاختفاء القصري للسيدات والقيد علي حرية العقيدة لهن ، إلا أن ما يتم من حشد ومظاهرات لا يعد سوي استخدام للقضية لأسباب سياسية وطائفية ، في الوقت الذي تعاني فيه عشرات الآلاف من الفتيات المقيمت في الشارع " أبناء وأمهات الشوارع " أو من سقطت منازلهن من البقاء في العراء عرضه لكافة أنواع الانتهاكات الإنسانية والجنسية والمؤسسية.

### وقد رصد المركز عددا من حوادث الاختفاء التي نشرت في الصحف

#### ختان الإناث

بالرغم من الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية لممارسة عادة ختان الإناث إلا أن نتائج مسح الشباب والنشء في مصر ٢٠١٠ اتضح من خلاله أن ٦٤% من عينة المسح يرون إن ختان الإناث شيء ضروري، فضلا عن لجوء العديد من الأسر إلي ختان بناتهن الأمر الذي أدي إلي وفاة بعض الإناث الأطفال أثناء إجراء الختان لهن. وتجزم الحكومة إجراء هذه الممارسة وتعاقب كل من يقوم بها بالحبس.

وقد أكد محمد فريد منسق مشروع الإعلام للصحة في وزارة الصحة إن بيانات المسح الصحي السكاني كشفت عن ارتفاع ممارسة الأطباء لختان الإناث إلي ٧٧% بينما كانت النسبة لا تتجاوز ٥٥% في عام ١٩٩٥ رغم أنه لا يجري تدريس إجراء هذه العملية في كلية الطب، وعدد الأطباء الذين يجرون هذه العملية هو ٢٠٠٠ طبيب ، وزالت الصحف في ٢٠١٠ تطالعنا بأخبار عن فتيات توفين اثر إجراء عمليات الختان لهن وذلك علي الرغم من الجهود المبذولة لمناهضة هذه العادة

## الاتجار بالبشر

تتعدد أشكال الاتجار بالفتيات والنساء في مصر فمازال الزواج الصيفي والمؤقت من القضايا المؤرقة في المجتمع المصري كما أن تصدير العمالة المنزلية بلا ضمانات حقيقية يشكل مصدر من مصادر الاتجار فضلا على العمالة المنزلية في الداخل في ظل ظروف عمل غير أمنه وبلا ضمانات

وقد كشف تقرير للمجلس القومي للطفولة والأمومة الخاص بخط مبادرة خط المشورة الأسرية ١٦٠٢١ أنه ورد للخط منذ بداية عمله في ١٣ أغسطس ٢٠٠٩ حتي يونيو ٢٠١٠ عدد ٢٤٢ بلاغا عن زواج أطفال منها بلاغات عن مآذونين متورطين في تزويج الفتيات تحت السن في محافظات وقرى معينة

ومن الخطوات الجيدة التي اتخذت ف سبيل مواجهة الظاهرة موافقة مجلس الشعب نهائيا علي مشروع قانون مكافحة الاتجار ، وضع القانون عقوبات للاتجار بالبشر السجن المشدد لا يقل عن ٧ سنوات ولا يزيد علي ٢٠ سنة وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألفا ولا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه . كما دشنت السيدة سوزان مبارك خلال افتتاح منتدى الأقصر الدولي أول حملة وطنية لمناهضة الاتجار بالبشر يتم تنفيذها من يناير ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٣

## أحوال شخصية

شهدت محاكم الأحوال الشخصية في القاهرة خلال الشهور الـ الأولى من ٢٠١٠ تراجعاً في قضايا الطلاق التي تقيمها الزوجات ضد أزواجهن، في الوقت الذي زادت فيه قضايا الخلع، من خلال إحصائية صادرة عن نيابات الأسرة بزنايرى. كشفت الإحصائية عن تراجع حالات الطلاق أمام وقائع الزواج، وذلك من خلال دوائر نيابات جنوب القاهرة الكلية لشؤون الأسرة، تبين أن هناك حالة طلاق أمام كل ٥ حالات زواج، وقد بلغت حالات الزواج في دائرة الجمالية لشؤون الأسرة ١٢٨١٠ حالة.

وقد شهد هذا العام أحكاماً خاصة بالأحوال الشخصية لأول مرة منها دخول صغيرة في حضانة أمها المتزوجة من شخص أجنبي. بالرغم من وجود عمو للطفلة على قيد الحياة، وأحقية قانوناً في حضانتها إلا أن التحريات والتقارير الأمنية الخاصة بالعم أكدت أن له نشاطات سياسية محظورة، وتتردد الشرطة على مسكنه يوماً بعد الآخر فنقرر ضم الطفلة للأم .

كما ألزمت محكمة القضاء الإداري وزير الداخلية ومدير مصلحة وثائق السفر والهجرة بعدم سحب جواز سفر الزوجات ومنعهن من السفر بناء على طلب أزواجهن أكدت المحكمة أن الدستور كفل الحرية الشخصية واعتبرها حقاً طبيعياً لا تمس، كما كفل حق الهجرة الدائمة والمؤقتة إلي الخارج.

## مشاريع قوانين خاصة بالمرأة

شهد هذا العام التقدم ببعض مشاريع القوانين الخاصة بالمرأة علي متلف المستويات ، كان أهمها :

### ١ علي الصعيد السياسي والمشاركة في الانتخابات:

❖ قدم المجلس القومي للمرأة مشروع قانون لمواجهة العنف والبلطجة في الانتخابات ، أبرز ملامح هذا المشروع تشديد العقوبة علي أعمال البلطجة أمام اللجان والتي تعد أهم وأكبر التحديات التي تواجه النساء.

❖ كما أحالت الحكومة إلي مجلسي الشعب والشورى مشروع قانون جديد بتعديل جداول الدوائر الانتخابية للشورى

❖ كما أن هناك مطالب بضرورة تعديل قانون الإدارة المحلية لیتضمن تخصيص كوتة للمرأة داخل المحليات يعد خطوة علي الطريق الصحيح لتفعيل دورها وتمكينها

### ٢ علي مستوى الأحوال الشخصية :

❖ أحالت وزارة العدل إلي اللجنة الوزارية بمجلس الوزراء مشروعاً لتعديل بعض الأحكام الخاصة بإجراءات التقاضي في المنازعات الأسرية الواردة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ المنظم لأوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية تمهيدا لعرضه علي مجلسي الشعب والشورى .

❖ يناقش المجلس القومي للمرأة حالياً مشروع قانون لتأمين المسكن للمطلقة غير الحاضنة من خلال مشاركة الرجل في تدبيره أو بإنشاء صندوق تأمين لهذا الغرض

❖ أكد د. مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية أن وزارة العدل لم ترفع الصياغة النهائية لمشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين للحكومة حتي الآن التي كلفت لجنة مختصة بإعداده، مشيراً إلي أنه فور تلقيه وإقراره من مجلس الوزراء سيوضع علي أولويات الأجندة التشريعية للبرلمان المقبل.

❖ قال خليل مصطفى المستشار القانوني لوزارة الأسرة والسكان إن قانون الأسرة الذي تعده الوزارة حالياً سيلغي قانون الأحوال الشخصية، مشيراً إلي أن الوزارة بدأت في صياغة القانون بالتشاور مع الجمعيات الأهلية.

❖ أعدت ١١ جمعية أهلية معنية بحقوق المرأة مشروع قانون أسرة متكاملأ يحل محل قانون الأحوال الشخصية يتضمن احتساب العمل المنزلي للمرأة بأجر ويرفض مصطلح المرأة العاطلة باعتبارها تمثل دخلاً قومياً من هذا العمل، وكذلك حساب الثروة المشتركة للزوجين والتي تكونت لأي منهما أثناء الزواج، ويتم الاتفاق بينهما علي كيفية امتلاكها ونسبة كليهما.

### ٣ على مستوى التحرش الجنسي وهتك العرض :

- ❖ وافقت لجنة الاقتراحات والشكاوي بمجلس الشعب علي اقتراح بمشروع قانون لمواجهة التحرش الجنسي المقدم من النائبة جورجيت قليني وتمت إحالته للجنة التشريعية ، يتضمن عقوبة بالحبس سنة وغرامة ألف جنيه لكل من تحرش بغيره من الجنس الآخر دون إرادته سواء باللمس أو الملاحقة أو باللفظ بالعبارات الصريحة أو التلميحات أو بالصور الجنسية الخادشة للحياء أو عن طريق الاتصال السلبي أو اللاسلكي، وبالعقوبة بالحبس عامين وغرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه لكل من تحرش بطفل.
- ❖ تعد المجموعة الوزارية حاليا مشروع قانون تمهيدا لعرضه علي مجلس الوزراء يتناول تغليظ العقوبات علي جرائم التحرش الجنسي لتصل إلي عقوبة السجن المؤبد بل والإعدام خاصة في حالات الاختطاف والمواقعه بالإكراه

- ❖ كما أعلنت 23 جمعية نسائية عن مشروع قانون جديد لتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالعنف الجنسي حيث يستهدف ضمان المساواة بين الرجال والنساء في جميع المواد الخاصة بالاعتداءات الجنسية وكشفت نولة درويش - رئيس مؤسسة المرأة الجديدة - في المؤتمر الذي عقد بمقر المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أمس عن عزم المنظمات لتقديم نص المشروع إلي المجالس القومية المتخصصة مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان والمرأة والطفولة والأمومة

### ٤ على مستوى العنف الأسري

تقدم "حمدين الصباحي" عضو مجلس الشعب بمشروع قانون لحماية النساء من العنف الأسري بحسب د. ماجدة العدلي مديرة مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف

### ٥ على مستوى المواريث:

أعدت اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة مقترحا بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث لترسيخ حق الوارث سواء كان ذكرا أو أنثي من خلال إضافة مادة جديدة برقم ٤٩ إلي القانون تنص علي " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من كانت أعيان التركة أو بعضها تحت يده وامتنع دون وجه حق عن تسليم احد الورثة نصيبه الشرعي. وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر ولا تزيد عن سنة وغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه أو بأحدي هاتين العقوبتين كل من كانت أعيان التركة أو بعضها تحت يده باتفاق الورثة وامتنع بغير حق عن تسليم كل وارث نصيبه في ريعها.

### ٦ الضمان الاجتماعي :

- ❖ انتهت اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء من مناقشة التعديلات النهائية لمشروع قانون الضمان الاجتماعي في صورته النهائية، تمهيدا لعرضها علي مجلسي الشعب والشورى ،تضمنت تلك التعديلات خفض سن استحقاق معاشات الضمان لكبار السن إلي ٦٠ سنة بدلا من ٦٥، والمرأة خاصة المعيلة التي لم تتزوج إلي ٤٥ عاما

## ٧ توثيق زواج المصريات من العرب:

❖ تقدمت النائبة ابتسام حبيب عضو مجلس الشعب بمشروع قانون لتوثيق زواج المصريات من عرب

## ٨ المسؤولية الطبية:

وافقت لجنة الصحة بمجلس الشعب علي مادتين من مشروع قانون المسؤولية الطبية والذي يقضي بإجهاض المرأة إذا ثبت أن هناك ظروف معيشية صعبة أو ثبوت تشوه الأجنة أو إصابة الأم بأمراض تحول دون استكمال حملها

٩ تقدم المجلس القومي للمرأة إلي مجلس الوزراء بمشروع قانون يساوي بين الرجل والمرأة في عقوبة الزنا.

## ١٠ عمليات التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب:

وافقت لجنة الصحة بمجلس الشعب علي اقتراح بمشروع قانون بشأن تنظيم عمليات التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب المقدم من النائبة ابتسام حبيب

## ١١ إثبات النسب :

❖ تقدم النائب محمد خليل قويطة بمشروع قانون يجبر الآباء علي الخضوع لتحليل الحامض النووي لإثبات نسب الأطفال خاصة بعض ارتفاع قضايا إثبات النسب إلي ١٥ آلاف قضية .

## ١٢ مشاريع قوانين للمرأة العاملة :

❖ طالب حسين مجاور رئيس اتحاد العمال خلال المؤتمر العربي المشترك لممثلات المرأة العاملة وشباب العمال بوضع تشريع عربي موحد يحمي حقوق المرأة في العمل وتعميق مشاركتها في العمل النقابي والاجتماعي.

## ١٣ مشاريع قوانين للمرأة العاملة :

❖ طالب حسين مجاور رئيس اتحاد العمال خلال المؤتمر العربي المشترك لممثلات المرأة العاملة وشباب العمال بوضع تشريع عربي موحد يحمي حقوق المرأة في العمل وتعميق مشاركتها في العمل النقابي والاجتماعي.

## قوانين تم إقرارها

- ❖ وافق مجلس الشعب بصفة نهائية علي قانون مكافحة الاتجار بالبشر
- ❖ أقر مجلس الشورى قانون التأمينات والمعاشات الجديد من حيث المبدأ
- ❖ حددت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل عددا من الإجراءات لإنهاء ظاهرة أطفال بلا نسب
- ❖ أكد وزير التضامن الاجتماعي أن قانون الضمان الاجتماعي الجديد سيبدأ تطبيقه في أول يناير ٢٠١١

## فتاوى المرأة

كشف التقرير السنوي الصادر عن دار الإفتاء أن عام ٢٠١٠، عن إصدار ٤٦٥ ألف فتوى «مكتوبة، وشفهية، وهاتفية، وإلكترونية (عبر الإنترنت)» أوضح التقرير أن الفتاوى شملت بعض القضايا المعاصرة التي تهم المرأة مثل حكم الشرع في «تحديد نوع الجنين، وضع البويضة المخصبة في رحم الزوجة بعد وفاة الزوج وحقوق المطلقة بعد الدخول ونكاح زوجة الأب غير المدخول بها، ومن أهم الفتاوى التي شهدها هذا العام جواز تولى المرأة رئاسة الدولة. وكذلك شرعية تزويج المرأة البالغة نفسها

ولازالت الفتاوى التي تمثل اهانة للمرأة وللدين الإسلامي معا موجودة ومن بينها فتاوى إرضاع الكبير التي عادت للظهور مرة أخرى علي الساحة وغيرها من الفتاوى التي تنتقص من حق المرأة وكرامتها

## المرأة في الإعلام و دور المجتمع المدني:

خلال رصد أخبار المرأة في مختلف الجرائد القومية ، والمستقلة ، المعارضة وكذلك عبر الانترنت كان هناك تعاملأ ايجابيا مع قضايا المرأة لاسيما في مقالات الرأي ، وبشكل خاص قضايا المرأة في مواقع صنع القرار كما في قضية تولى المرأة القضاء والتي كتب فيها المثقفين والنخبة لتفنيد أي محاولة للنيل من النساء فيما يتعلق بحقهن في مواطنة كاملة غير منقوصة

وبالرغم من ذلك كانت هناك العديد من المعالجات الإعلامية التي تكرر النظر السلبية وهو ما كان واضحا في استخدام بعض محرري صفحات السياسة والمتابعين للانتخابات مصطلحات وعناوين سلبية وسطحية مثل "خناقة ستات " ومعارك حريمي وغيرها من المرادفات التي تهدر من مشاركة المرأة في العمل العام

أما عن المجتمع المدني خلال عام ٢٠١٠م فقد تجلي دوره في العمل على تمكين المرأة سياسياً ورفع درجة مشاركتها الاجتماعية، وذلك من خلال تنسيق جهود الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لاسيما النسائية منها في العمل علي قضية المرأة في القضاء والتي تناولها الجميع ضمن أجندته الحقوقية نفذ فيها العديد من الأنشطة التي تدعم حق المرأة في تولى

منصب القضاء من خلال الندوات ، والدراسات ، والوقفات الاحتجاجية ، والمقابلات الحية مع المستشارين ، والعمل على توجيه انتباه المجتمع إلى القضية .

وقد عمل المجتمع المدني على لفت الانتباه إلى ضرورة إزالة الصور النمطية للمرأة من خلال رصد المعالجات الإعلامية السلبية من خلال تقارير ودراسات وأبحاث صادرة عن طريق التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات. وكذلك تشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال. بهدف توجيه النظر للإعلاميين وإبراز الصور الايجابية للمرأة ودورها في المشاركة في تنمية مجتمعها وكذلك عدم استغلال المرأة وتشويه صورتها.

كما عمل المجتمع المدني لبناء صف ثاني وثالث من الكوادر النسائية وإعدادهم وتدريبهم حتى لا يستأثر سواء رجال أو نساء الصف الأول باتخاذ القرارات.





أما عن تناول الإعلام لقضايا المرأة المختلفة والتي عبرت عنها الرسوم الكاريكاتورية فكانت كالتالي



## التوصيات

### أولا على مستوى التشريعات :

- ❖ تعزيز وتقوية العمل النظام القضائي من أجل تحسين تنفيذ وتطبيق التشريعات الحالية. كما ينبغي تدريب الموظفين في مكتب تسوية المنازعات الأسرية في محاكم الأسرة وتمكينهم بحيث يقومون بفعالية بتسوية الخلافات.
- ❖ العمل على نشر مبادئ وقيم حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان
- ❖ سرعة إصدار قانون لمواجهة العنف المنزلي واعتباره جريمة مخلة بالشرف، حتى لا تكون مقبولة كقاعدة اجتماعية، بما في ذلك إدراج تلك الأعمال العنيفة على سجل السوابق الجنائية لمرتكبيها. ومن خلال حفظ سجل لحوادث العنف المنزلي، يمكن عندئذ أن تستخدم ضد هؤلاء الأفراد في حالة التكرار (حتى لو تنازلت الزوجة عن حقوقها وتصالحت مع زوجها). كذلك، ينبغي أن تكون العقوبات على العنف العائلي مشددة كما هو الحال مع جرائم الاغتصاب التي يرتكبها أحد أقرباء الضحية، الذي من شأنه أن يعزز فكرة أن الزوج هو المكلف بحماية رفاهية زوجته ومصالحها. كما أن القبول الاجتماعي للانضباط كسبب للعنف ضد المرأة يحتاج إلى تغيير، كما أنه ينبغي البحث عن بدائل للعقاب الحالي لأعمال العنف كشكل من أشكال الانضباط. وقد تشمل البدائل إعادة التأهيل، وساعات عمل مختلفة، أو من خلال قيود تفرض على رخص القيادة وبطاقات الهوية، أو السجل التجاري، أو حظر السفر، أو تولي مناصب قيادية.
- ❖ التدريب على النهج المناسب للتعامل مع العنف المنزلي. وينبغي إنشاء وحدات خاصة داخل مراكز الشرطة لتلقى البلاغات عن الجرائم الجنسية والجرائم المتصلة بالعنف المنزلي. وعلاوة على ذلك، ضرورة تغيير الإجراءات بما يسمح بأن تتولى ضابطات مسؤولية التحقيق في التحرش الجنسي أو ضحايا الاغتصاب، وأن تجرى المقابلات في مناطق خاصة. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للتحقيقات التي تتم في مكتب المدعي العام ينبغي أن تكفل تدريب موظفات لمقابلة الضحايا في البيت أو في المستشفى. لا بد أيضا من وضع معايير لتحديد الظروف التي يمكن للقضاة فرض أحكام مخففة فيها، بموجب المادة ١٧ من قانون العقوبات، حيث أن الحكم حاليا متروك للسلطة التقديرية للقضاة منفردين.
- ❖ سن قانون جديد ينص على تعريف وأدلة وتجريم التحرش الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يمنح الضباط في الشارع سلطة صياغة تقارير عن الحوادث فور حدوثها، وفقا لنماذج معدة مسبقا، تماما كما يفعل ضباط المرور.
- ❖ إنشاء وحدة منسقة تتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة ويتم تكوينها من خلال روابط بناء بين الشرطة والمدعين العامين، ومقدمي الرعاية الصحية والمنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمعات المحلية. وبالتالي، فإن إنشاء آلية الإحالة يمكن أن يتم من خلال نظام يشمل جميع أصحاب المصلحة (المجلس القومي للمرأة، والوزارات والمنظمات غير الحكومية، الخ) ويمكن تحسين الاستجابة للاحتياجات المختلفة للنساء من ضحايا العنف. وأخيرا، ينبغي أن يتم وضع إجراءات جديدة لتشغيل ملاجئ تتضمن مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع

مستويات الإدارة والمأوى، وتتيح للمرأة إيجاد حلول طويلة الأجل، وضمان توافر الأطباء النفسيين في ملاجئ النساء المعنفات.

❖ أخذ مشروعات القوانين المقدمة من المجتمع المدني بعين الاعتبار ومناقشتها مناقشة جادة لإقرارها في البرلمان .

❖ على وزارة التربية والتعليم إطلاق مبادرة مستدامة، وطويلة الأجل لتوفير فرص للتغيير والتحول في المواقف والممارسات من إدارة المدرسة والمعلمين فيما يتعلق بأدوار الجنسين مع تطوير المناهج الدراسية. هذا سيساعد بدوره على حصول المرأة على التعليم العالي دون التمييز بين أدوار بناء على النوع الاجتماعي وقيام المسؤولين في التعليم بتحديد الثغرات في السوق وبذل جهود متضافرة لتدريب وتثقيف المرأة، سيكون بإمكانهم الحصول على مهارات العمل اللازمة لسد هذه الثغرات.

❖ تحسين بيئة العمل، فيجب أن تكون دور الحضانه شرطاً في مكان العمل لجميع أرباب العمل بدلاً من أن تكون شرطاً يعتمد على عدد معين من الموظفين، والتي تمكن أصحاب العمل حالياً من الالتفاف على القانون الحالي. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون حصول المرأة على فرص العمل أسهل خاصة وأن بعض أصحاب العمل لا يوظفون المرأة بسبب الالتزامات العائلية التي يمكن أن تقع عليها في المستقبل. كما يتعين على الحكومة تشجيع مشاركة المرأة في قوة العمل بتوسيع طريقة تقديم القروض الصغيرة، والتي -على الرغم من أهميتها- غير قادرة على التعميم وعادة ما تنطبق على المرأة. إن تشجيع المرأة على تنظيم المشاريع، وتسهيل الوصول إلى إنشاء الأعمال التجارية من شأنه أيضاً أن يساعد على التخفيف من حدة ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء المتعلمات تعليماً عالياً

❖ على الحكومة المصرية اعتماد تشريعات قانونية للتصدي للتحرش الجنسي. فمعظم النساء تعانين من التحرش يومياً، وأول خطوة لتعزيز المساواة بين الجنسين هي خلق بيئة توفر لكل من الرجال والنساء فيها على السير بحرية في الشوارع

## ثانياً على المستوى السياسي :

❖ إلغاء التمييز ضد المرأة في مواقع صنع القرار وتعميم تجربة الكوتا لتشمل كافة

المجالس المنتخبة في اتحادات طلابية وعمالية إلى نقابات وروابط المجالس التمثيلية

❖ التنسيق والاشتراك مع البرلمانيات المصريات والعربيات والدوليات، والمنظمات غير الحكومية المحلية وهو ما من شأنه تعزيز وتحسين وضع جداول الأعمال ذات الصلة، وبناء القدرات وكسب التأييد اللازم. فإذا كان للمرأة أن تشارك بنشاط في المجالات المدنية والسياسية، فينبغي أن تمثل ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من الأعضاء في الأحزاب السياسية، وقوائم المرشحين في النقابات العمالية، والنقابات المهنية.

❖ ضرورة أن تكون الانتخابات تحت إشراف هيئات مستقلة لضمان صحة ونزاهة الانتخابات. فالمرأة غالباً ما تكون الضحية الأولى للعنف الانتخابي، وتواجه تحديات كثيرة عند الترشح للمناصب

❖ ضرورة ربط نظام الكوتا باتخاذ خطوات للإصلاح السياسي الشامل وأحداث تنشئة سياسية مواتية وتفعيل دور الحركة النسائية لمساندة التعديلات التشريعية.

- ❖ العمل علي تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليصبح الانتخاب بالقائمة النسبية المشروطة بضمان نسبة لا تقل عن ٣٠% للنساء وتقديمه إلي مجلس الشعب الحالي للدراسة والتشريع.
- ❖ التعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة كقضية مجتمعية والنظر إليها على أنها قضية فئوية أو قضية رفاهية
- ❖ تنظيم حملة لفتح الحوار مع الأطراف المعنية المختلفة ( جمعيات – أحزاب سياسية – نقابات – إعلاميين ) حول قضايا تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وتحميل كل الأطراف مسؤوليتها مع تكامل أدوار هذه الأطراف.
- ❖ العمل علي التزام الأحزاب بتفعيل وتوسيع مشاركة النساء في ورفع مستوي مشاركتها في المناصب القيادية وكذلك الالتزام بترشيح حد أدني للنساء علي قوائمها ومن بين مرشحيها مع تقديم المساندة الملائمة للمرشحات سياسيا وتنظيميا ومالياً مع اختيار المرشحات علي أساس ( الكفاءة، التاريخ السياسي، الشعبية ).
- ❖ تشكيل لجنة عمل خاصة لاستقبال شكاوى المرأة في الانتخابات ومحاولة حلها بشكل سريع مع الأجهزة المعنية.
- ❖ إشراك قطاعات واسعة من النساء في مناقشة مشروعات القوانين الخاصة بالمرأة وعرضها علي النساء بمختلف فئاتهن لإبداء رأيهن فيها قبل صدورها.
- ❖ التأكيد علي تحسين وتطوير أداء عضوات المجالس المنتخبة الشعبي والبرلماني واستمرار التواصل مع القواعد الشعبية لتأكيد ثقة المجتمع فيهن
- ❖ التأكيد علي تحسين وتطوير أداء المرشحات علي المستوي الشعبي والبرلماني واستمرار التواصل مع القواعد الشعبية لتأكيد ثقة المجتمع فيهن .

### ثالثا علي مستوى الإعلام :

- ❖ التعامل مع قضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع ، وتوخي الدقة وإتباع موانيق الشرف المهني فيما يتعلق بالنشر
- ❖ تشجيع كتاب السيناريوهات والمخرجين والفنانين في مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تطوير الأعمال الفنية التي تهدف إلى تغيير أدوار الجنسين والصور النمطية للمرأة التي تمثل أكثر دقة لهم بدلا من إدامة أية تحيزات تجاه قدرات المرأة